مدى نزاهة النظام السوري في تدعيم الاثر السلبي للتدابير القسرية في سوريا

رابطة المحامين السوريين الأحرار - دراسة قانونية

تشرين الثاني 2022

مقدمة :

تعرف التدابير القسرية أحادية الجانب : التدابير التي تلجأ إليها الدول أو مجموعات من الدول أو منظمات إقليمية دون تصريح من مجلس الأمن أو خارج نطاقه [وتُطبق] على الدول أو الأفراد أو الكيانات قصد تغيير سياسة أو سلوك ل لدول المستهدفة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما لم يكن من الممكن بتاتًا وصف تلك التدابير بأنها لا تنتهك أي التزام دولي للدولة أو المنظمة التي تتخذها أو تعذر استبعاد عدم مشروعيتها بموجب القانون الدولي العام.

تفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا عقوبات على الحكومة السورية منذ العام 2011 و بدء النزاع في سوريا و بدء ارتكاب النظام لانتهاكات حقوق الانسان بحق الشعب السوري و قد شملت هذه العقوبات كيانات ومؤسسات حكومية وأمنية واقتصادية بالإضافة إلى شخصيات حكومية ورجال أعمال يدعمون النظام في حربه على الشعب السوري.

تشمل العقوبات حظراً على النفط وقيوداً على استثمارات معينة وتجميد أصول البنك المركزي السوري فضلاً عن فرض قيود على تصدير المعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في القمع الداخلي وكذلك المعدات والتكنولوجيا التي قد تستخدم لمراقبة أو اعتراض الإنترنت أو الاتصالات الهاتفية وغيرها.

وأبرزها عقوبات قانون قيصر1 التي فرضتها الحكومة الأمريكية في يونيو/ حزيران 2020 بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ومصرفية تستهدف بشكل أساسي عملية إعادة إعمار سوريا ويستهدف أيضاً عدداً من الصناعات السورية من ضمنها كل ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية وصيانة الآليات العسكرية وإنتاج الطاقة. يعطي الرئيس الأميركي الحق بفرض العقوبات بحق الأشخاص الأجانب إذا قاموا بتوفير الدعم المالي أو التقني للنظام السوري أو التعاقد معه أو مع الحكومة السورية أو أي من المؤسسات الرسمية أو الكيانات التي تسيطر عليها الحكومة السورية أو أي شخصية سياسية رفيعة المستوى فيها أو أي شخص أجنبي متعاقد عسكرياً أو مرتزق أو قوة شبه عسكرية تعمل داخل سوريا لصالح حكومتها أو نيابة عنها، كما ينطبق على الحكومتين الروسية والإيرانية أو أي شخصية تطالها أساساً العقوبات الأميركية وذلك على خلفية دعم روسيا وإيران لنظام الأسدوالهدف من هذه العقوبات هو الضغط على النظام السوري لوقف القمع والتفاوض على تسوية سياسية دائمة للأزمة

(1) : عقوبات قانون قيصر

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1

السورية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لعام 2015 [2] الذي عمدت الحكومة السورية و حلفائها على التهرب من تنفيذ بنوده مما يطيل امد النزاع في سوريا ويزيد من معاناة الشعب السوري

طالما يتذرع النظام السوري بأن هذه العقوبات هي سبب منع الحكومة السورية من تحقيق تقدم كبير في مجال حماية حقوق الإنسان في سورية فقد قدمت الحكومة السورية تقريرها الوطني [3] في جلسة الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة أمام مجلس حقوق الإنسان و جاء في التقرير إشارة من الحكومة السورية إلى أنه رغم التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان في سوريا إلا أن الحكومة السورية تواجه تحديات استثنائية خارجية من أهمها الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سوريا

قانونية التدابير القسرية أحادية الجانب وفق القانون الدولي

الاصل في فرض العقوبات الاقتصادية أن يستخدم من قبل مجلس الأمن كعقوبات اقتصاديّة على الدول لتحقيق السّلم والأمن الدّوليّين وقد تكون هذه العقوبات وسيلة ضغط إيجابيّة أو سلبيّة لتغيير السّلوك السّياسي للدّولة المستهدفة وتمّت صياغة العقوبات الاقتصاديّة في المادّة 40 من الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة [4] الّذي تضمّن نظاماً للعقوبات الاقتصادية ونصّت المادة 40 على التّدابير المؤقتة ثمّ نالت أهميّتها من خلال وضعها في المادّة 41 ودعمها بالمادّة 42 إذ أُعلِنت حرب لضمان نجاحها عند الحاجة وشُملت تلك المواد في إطار الفصل السّابع من الميثاق

لكن في النزاع السوري مجلس الأمن معطل في إصدار القرارات بسبب وجود الفيتو الروسي الصيني لمنع فرض اي عقوبات أو تدابير قسرية على الحكومة السورية مما دفع بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة و مجلس الامن للجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية و التي فرضت عقوبات اقتصادية

---

(2) : قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015
https://news.un.org/ar/story/2015/12/243432

(3) : التقرير الوطني المقدم من الحكومة السورية

https://daccess-ods.un.org/tmp/5814207.19623566.html

(4) : التدابير المتخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (الفصل السابع)

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

على الحكومة السورية و إن هذه التدابير تعتبر تدابير مضادة وفقا للمادة 54 من المسودة النهائية للمسؤولية الدولية للدول عن الاعمال غير المشروعة 5 فقد نصت المادة على وتنص المادة 54 على أن الفصل المتعلق بالتدابير المضادة لا يخل بحق أي دولة غير مضرورة يجوز لها أن تحتج بمسؤولية دولة أخرى، في اتخاذ "تدابير مشروعة ضد (الدولة المسؤولة) ضمانا لوقف الخرق وللجبر لصالح المستفيدين من الالتزام الذي خرق

مما جعل الدول التي قامت باتخاذ التدابير القسرية الانفرادية كإجراءات مضادة لردع الحكومة السورية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا مما يجعل هذه التدابير مشروعة وفق للقانون الدولي وقد وضعت لجنة القانون الدولي بعض الأمثلة لهذه التدابير المشروعة و التي تعد تفعيل للمادة 54 و الهدف منها حمل الدولة المسؤولة عن وقف الإخلال و جبر الضرر و قد عبر عنها بعض الفقة الدولي بالتدابير التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة و أمثلة عن هذه التدابير وردت في تقرير لجنة القانون الدولي عن مشروعها النهائي بشأن المسؤولية الدولية للدول عن العمل غير المشروع دوليا عام 2001 6

- **ردا على الأزمة الإنسانية في كوسوفو أصدرت الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي تشريعا ينص على تجميد الأرصدة اليوغسلافية وفرض حظر جوي على تحليق الطائرات**
- **في أغسطس 1990 اجتاحت القوات العراقية الكويت و احتلتها و أدان مجلس الامن الغزو و فرضت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية حظرا تجاريا على العراق و قررت تجميد أمواله**

مما يؤكد وفقا لما سبق ذكره من مواد و أمثلة مشروعية التدابير القسرية الانفرادية في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي

---

(5) : المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/rsiwa/rsiwa_a.pdf

(6) : تقرير لجنة القانون الدولي عن مشروعها النهائي بشأن المسؤولية الدولية للدول عن العمل غير المشروع دوليا عام 2001 صفحة 178- 180
https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc_2001_v2_p2.pdf

ماهو المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان إلى سوريا

يعتبر هذا الإجراء من ضمن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي يتطرق لها في السياق السوري ففي 26 أيلول/ سبتمبر 2011 اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 21/27 7 و التصويب 8 رقم 1 الذي حدد بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية. وشدد القرار على أن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ المنظِّمة للعلاقات السلمية بين الدول، وسلط الضوء على أن هذه التدابير، في المدى الطويل، قد تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وتُثير مخاوف إنسانية في الدول المستهدفة.

بعد التركيز على المشاكل والمظالم المترسِّخة في النظام الدولي، ومن أجل ضمان التعددية والاحترام المتبادل وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان تم تعيين السيدة ألينا دوهان (بيلاروسيا) مقررة خاصة معنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان في آذار/ مارس 2020 خلفا للسيد السيد إدريس جزايري (الجزائر) و الذ تولى منصب المقرر الخاص من عام 2015 حتى عام 2019 و وفي عام 2018 اصدر تقريره 9 عن الأثر السلبي التدابير القسرية في التمتع بحقوق الإنسان في سوريا

---

(7) : القرار 21/27 لعام 2011

https://daccess-ods.un.org/tmp/963302.776217461.html

(8) : التصويب رقم 1 للفقرة 19

https://daccess-ods.un.org/tmp/6770437.35980988.html

(9) :تقرير المقرر الخاص عام 2018

https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc3954add2-report-special-rapporteur-negative-impact-unilateral

زيارة المقرر الخاص السيدة ألينا دوهان إلى سورية في إطار ولاية عملها الموضوعية لدراسة تأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان

بدأت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان ألينا دوهان إلى الجمهورية العربية السورية في زيارة قطرية 10 سوف تمتد في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وسوف تعمل على المشاركة مع الحكومة السورية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين بهدف جمع معلومات مباشرة عن تأثير التدابير القسرية الانفرادية على الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان وستقدم المقررة الخاصة تقريرها النهائي عن الزيارة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2023.

تعرف المقررة الخاصة السيدة الينا دوهان بمحاباتها للنظام السوري فقد أصدرت تصريح صحفي 11 بتاريخ 29 /2020/12 تطالب فيه الولايات المتحدة الأميركية إلى رفع العقوبات الأحادية المفروضة على سوريا والتي قد تعيق إعادة بناء البنية الأساسية المدنية متجاهلة سلوك النظام السوري بعد التزامه ومماطلته وتهربه بمساعدة حلفائه من تنفيذ بنود قرار مجلس الامن 2254 لعام 2015 و الذي يعد حجر الأساس العملية السياسية في سوريا و متجاهلة استمرار جرائم النظام السوري بحق الشعب السوري و أن سبب معاناة و تهجير هذا الشعب هو النظام السوري و سلوكه المستمر في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا

---

(10) : سوريا: خبير حقوقي من الأمم المتحدة يقيم أثر التدابير القسرية أحادية الجانب

https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2022/10/syria-un-rights-expert-assess-impact-unilateral-coercive-measures

(11) : خبيرة أممية تدعو واشنطن إلى رفع عقوباتها الأحادية المفروضة على سوريا

https://news.un.org/ar/story/2020/12/1068342

مدى نزاهة النظام السوري في تعامله مع واقع فرض التدابير القسرية على سوريا

حتى نستطيع تقيم هذه الآثار السلبية للتدابير القسرية على حقوق الإنسان في سوريا للتدابير يجب أن نسلط الضوء على سلوك النظام السوري ما قبل و بعد فرض هذه التدابير القسرية كيف تعامل مع هذه التدابير للتخفيف من اثاراها السلبية على حقوق الإنسان في سوريا

تحاول الحكومة السورية فرض واقعية انتهاء النزاع ونموذج عدالة مشوهة

تسعى الحكومة السورية في كل محفل دولي لفرض واقعية انتهاء النزاع في سوريا و هي الطرف المنتصر المسامح وهذا ما أشرنا له في مقدمة هذا التقرير القانوني وذلك بتقديم تقريرها الوطني 12 في جلسة الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة أمام مجلس حقوق الإنسان و جاء في التقرير إشارة من الحكومة السورية إلى أنه رغم التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان في سوريا إلا أن الحكومة السورية تواجه تحديات استثنائية خارجية من أهمها الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سوريا و تسعى لتصوير حالة غير واقعية لواقع حقوق الإنسان في سوريا فالانتهاكات لحقوق الإنسان مازالت مستمرة كالاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي و التعذيب و المعاملة اللإنسانية والإعدام بإجراءات موجزة بل و استمرت و عززت الإفلات المستمر من العقاب و العفو عن الجناة بموجب قوانين تشريعات و تعاميم تعمد إلى تغير سياق الانتهاكات و إجبار الضحايا على تأكيد هذا السياق مما يفرض واقع عدالة مشوه تجبر فيه الضحايا على المصالحة مستغلة الدعم الروسي للنظام السوري و التي لعبت روسا دورا أساسيا و هاما و جوهريا يتخلص بتعطيل مسارات الحلول ووضع العصي في مسارات الحل السياسي فأوصدت كل الأبواب من أجل الحفاظ على حليفها النظام السوري متمثلا برأس النظام بشار الأسد فقد استخدمت روسيا الفيتو ضد مصالح الشعب السوري في الانتقال السياسي وحماية للنظام السوري 17 مرة 4 منها قبل تدخلها العسكري المباشر في سوريا و13 بعد تدخلها العسكري كما صوتت ضد كافة قرارات مجلس حقوق الإنسان التي تدين عنف

(12) : التقرير الوطني المقدم من الحكومة السورية

https://daccess-ods.un.org/tmp/5814207.19623566.html

ووحشية النظام السوري مما شكل حماية للنظام السوري و شجعه على الاستمرار في الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في سوريا وتقديم الدعم للنظام السوري و حمايته عسكريا و قانونيا من الملاحقة القضائية و تأييده في جرائمه ضد الشعب السوري لإطلاع هذا الدور يرجى قراءة مقالة [13] لرابطة المحامين السوريين الاحرار بعنوان (منذ تدخلها في 2015.. ماذا قدمت روسيا لسورية؟)

- هذه الانتهاكات التي عمد النظام السوري إلى وضعها ضمن القوانين و التشريعات و التي شكلت عائق لعودة النازحين و اللاجئين فتبدأ من الملكية العقارية إصدار التشريعات لتي تعمد لسلب هذه الملكية من النازحين و المهجرين و إرهاق المتواجدين بمناطق سيطرة النظام بالموافقة الأمنية واستغلالهم في كل نواحي الحياة بهذه الموافقات ولا تنتهي حتى بوفاة اللاجئ أو النازح وتقيد ورثته بالتصرف بأموال وريثهم ففرض النظام السوري الموافقة الامنية بموجب التعميم 22 تاريخ 2022/8/10 الصادر عن وزارة العدل لحكومة النظام السوري للإطلاع على التعميم يرجى قراءة مقالة [14] رابطة المحامين السوريين الأحرار بعنوان العائلات السورية رهينة أجهزة النظام السوري الأمنية لاستصدار وثائق مصيرية لذويهم المتوفى و التي فندت أساليب النظام السوري في مصادرة أملاك اللاجئين والنازحين بطلب الموافقات الأمنية وإصدار قوانين و مراسيم تفتقد للشرعية القانونية للإطلاع هذه القوانين و التشريعات يرجى قراءة مقالة لرابطة المحامين السوريين الاحرار بعنوان مؤتمر عودة اللاجئين .. عودوا إلى الجحيم فنحن لكم بالمرصاد [15]

- هذه القوانين و التشريعات التي تشكل سياسية ممنهجة من الانتهاكات الشريعية و القضائية و التي عملت على استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و حماية الجناة ومحاولة فرض واقع عدالة مشوه تجبر فيه الضحايا على نموذج فرضه النظام السوري من واقع المنتصر و إجبارهم على المصالحة و مصادرة أموال السوريين لا علاقة لها لا من بعيد ولا من قريب بالتدابير القسرية التي تتذرع بها الحكومة السورية و التي لها أثر سلبي يفوق التدابير القسرية علما أنه تم تجاهلها في تقرير [16]

([13]) : مقالة قانونية رابطة المحامين السوريين الأحرار : منذ تدخلها في 2015.. ماذا قدمت روسيا لسورية؟
https://fsla.org/archives/1706?fbclid=IwAR09Vd8DK9DggBewaeIzgzIPI_AxIFmiymTBB-QXwVEuAOWtcr-cpmjMyBE

([14]) : مقالة قانونية رابطة المحامين السوريين الأحرار : لعائلات السورية رهينة أجهزة النظام السوري الأمنية لاستصدار وثائق مصيرية لذويهم المتوفى
https://fsla.org/archives/1785

([15]) : مقالة قانونية رابطة المحامين السوريين الأحرار : مؤتمر عودة اللاجئين .. عودوا إلى الجحيم فنحن لكم بالمرصاد
https://fsla.org/archives/1744?fbclid=IwAR2a0eToOI6jRGG3YPda82QYN1eA1bs1L_PWk0dHhyRRQEB8DEAbeK9tNPY

([16]) : :تقرير المقرر الخاص عام 2018

https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc3954add2-report-special-rapporteur-negative-impact-unilateral

المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الصادر في عام 2018 و نبدي تخوفنا و تحفظنا من تكرار تجاهل هذه الحقائق و الوقائع في تقارير المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان

فساد النظام السوري ومؤسساته الحكومية والتخبط في إصدار القرارات التي تتجاهل وتزيد معاناة المواطنين السوريين يفاقم أثر هذه التدابير القسرية

- لا يخفى على احد تركيبة النظام السوري و طريقة إدارته لشؤون البلاد و تحكم منظومته الامنية بكل مفاصل حياة السوريين والفساد المستشري في كل مؤسسات الدولة قدمت الرابطة مذكرة قانونية [17] بعنوان (انفجار ظاهرة الهجرة بين السوريين في مناطق سيطرة النظام السوري) تشرح أسباب فكانت الأسباب تتنوع بين الوضع الاقتصادي السيئ جدا وغياب الدور الحكومي بدا واضحًا في المرحلة الأخيرة، مقابل تنامي دور أمراء الحرب والقوى الأمنية وزعماء الميليشيات حيث صاروا يتحكمون في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والفساد الذي يجري بعلم النظام وبإرادته وربما بتوجيهات منه وتراجع مستوى الخدمات الاساسية التي يفترض أن يقدمها النظام السوري للمواطنين السوريين (الكهرباء – الماء – الغاز – المواصلات) و التي تعتبر هذه الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها أي إنسان بالإضافة إلى الانفلات الأمني و انتشار الخطف و القتل وهو نتيجة طبيعية لوجود الميلشيات المسلحة التابعة لعدة أطراف داعمة للنظام لسوري والتي شاركت سابقا في العمليات العسكرية و مازلت تتحكم بالمناطق التي استعاد السيطرة عليها النظام السوري من المعارضة و تحكم الجهات الأمنية بكل مفاصل حياة السوريين و غياب دور القضاء و السيطرة عليه من قبل هذه الجهات مما جعل مدينة دمشق من أسوء المدن للعيش بالشرق الأوسط وأفريقيا فقد صدر تقرير[18] من مجلة The Economist بتاريخ 2022/9/22 بعنوان دمشق أسوأ مدينة للعيش بالشرق

([17]) مقالة قانونية رابطة المحامين السوريين الأحرار :انفجار ظاهرة الهجرة بين السوريين في مناطق سيطرة النظام السوري
http://20.199.26.44/archives/1719?fbclid=IwAR181XIAYfCluomDTWXeFFHHwBTbiP-7sdq-_GMUryfzc6z2eqVEQBobuH0

([18]) تقرير مجلة The Economist
https://www.economist.com/graphic-detail/2022/09/22/the-most-liveable-cities-in-the-middle-east-and-africa

الأوسط وأفريقيا وقالت المجلة إنه كما في استطلاع العام الماضي فإنه لدى العاصمة السورية دمشق أسوأ الظروف المعيشية في العالم من بين 172 مدينة شملتها الدراسة.وأضافت "تحت دكتاتورية بشار الأسد الوحشية، يعيش حوالي 90٪ من الناس في سوريا تحت خط الفقر."

- كما أظهرت خارطة جديدة [19] من موقع travel risk map دول العالم المصنفة بحسب مؤشر "المخاطر الأمنية" لعام 2022. أن سوريا من بين الأكثر خطورة في العالم مما جعل للسوريين المتواجدين في مناطق سيطرته يفعلون المستحيل ويخاطرون بأرواحهم عن طريق الهجرة غير الشرعية

- قد شكلت سنوات الحرب وعاء واسعا لإنتاج طبقة جديدة من الأثرياء استعان بها النظام السوري لتأمين مستلزمات بقائه فمنحها كل الامتيازات لجني الثروات خلال سنوات قليلة بكل الطرق غير المشروعة مقابل مده بالدعم المالي وتمويل مليشياته المسلحة وذلك على حساب المواطنين البسطاء الذي أرهقهم بالضرائب كضريبة البيوع العقارية و ضريبة الراتب للموظفين الضرائب التي تجبيها وزارة المال فقط هي اليوم 32 ضريبة، ويعد الموظفون ذوو الدخول الثابتة من أكثر من يمولون الخزانة العامة للدولة إذ تشكل ضريبة الرواتب والأجور بحدود 28 % من الضرائب المباشرة وتظهر البيانات المالية لنظام السوري وجود خلل في الهيكل الضريبي والتحصيل المقدر فالرسوم والضرائب غير المباشرة تعتبر ضرائب عمياء لأنها لا تميز بين الغني والفقير كما لا تأخذ بالاعتبار العدالة الاجتماعية شهد ملف الضرائب خللًا واضحًا وفسادًا في سوريا على مدار السنوات العشر الأخيرة سواء ما يتعلق بالمطارح الضريبية وتوزيع نسب الضرائب والنظام الضريبي بشكل عام رقم التهرب الضريبي الذي أعلنه أحد أساتذة دمشق (2000 مليار ليرة) [20] هو رقم كبير وسينعكس على المواطنين البسطاء لذلك هنالك "ثمة ملهاة فيما يتعلق بالتحصيل الضريبي وذلك يعني أن كبار المكلفين هم من دوائر النظام السوري نفسه فالشركات التي يجب أن تدفع النسب الكبرى من الضرائب تعود لآل الأسد أو من يشغّلون أموالهم

- فرض الرسوم باهظة على الحوالات المالية التي تأتي للسوريين من اقاربهم من الخارج فيكون للبنك المركزي حصة تدفعها شركات التحويل عن كل حوالة ووفق أرقام رسمية تقدر حوالات السوريين في الخارج بين 5 و7 ملايين دولار يوميا بما يزيد عن مليار ونصف المليار دولار سنويا.

([19]) خارطة موقع travel risk map
https://travelriskmap.com/#/planner/map/security

([20]) مجلة البعث الأسبوعية /يشفطون 2000 مليار ليرة من خزينة الدولة... من يحمي كبار المكلفين ويمنع محاسبتهم؟
http://newspaper.albaathmedia.sy/2021/02/10/%D9%8A%D8%B4%D9%81%D8%B7%D9%88%D9%86-2000-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%8A/

- تعامل النظام السوري مع التدابير القسرية وفاقم من أثارها برفع الدعم الحكومي فقد أدارت حكومة النظام السوري الأزمة المعيشية في سوريا بطريقة "خاصة" متجهة بذلك إلى رفع أسعار المواد التي تمس حياة السوريين بشكل يومي، أو تخفيض المخصصات المتعلقة بها إجراء رفع الدعم الحكومي تعود شرارته الأولى في عام 2021 المرحلة الأولى منه : كانت فكرتها الرئيسية أن يكون هناك تقليص للمواد المدعومة في السوق، وهو ما انعكس مؤخرا كأزمة الخبز والمحروقات. "كان هناك شح في الحصول على هذه المواد وعلى الطرف المقابل طرحت في الأسواق للبيع الحر بتاريخ 2021/11/27 تم تسريب وثيقة دراسة تقسيم الشعب السوري إلى شرائح منها من يستحق الدعم ومنها من لا يستحق وفق معايير محددة وقد حدد رئيس الحكومة حسين عرنوس في تصريح له في شهر 11 لعام 2021 أن 25% من السوريين سيكونون خارج شريحة الدعم بينما بدأت وزارة الإدارة المحلية بعد أيام من تصريح العرنوس فقط بإرسال طلبات للمحافظين للحصول على قوائم بأسماء الأشخاص الذين سيُستثنون من الدعم الحكومي وفقاً للشرائح المحددة بالدراسة المسربة؟! وتم تحديد بعض الشرائح المستثناة من الدعم على سبيل المثال : كبار ومتوسطو المكلفين ضريبياً - كبار المساهمين الذين يملكون 5% - أصحاب ومؤسسو المصارف الخاصة- صحاب السجلات السياحية والمقاهي والكافتيريات - وأصحاب المهن الحرة المسجلون في النقابات - أصحاب المكاتب الهندسية والقانونية والمحاماة من غير العاملين في الدولة وسمّت الوثيقة المذكورين بـ"الميسورين"، من دون أي دليل أو عامل واضح لتحديد دخلهم الشهري لذلك تحديد النسبة قبل الحصول على البيانات يعني بالضرورة أنها وضعت قبل الشروط، وبالتالي فُرض على الحكومة وضع شروط مناسبة تتيح إخراج 25% أو أكثر من السوريين خارج شريحة الدعم للتخفيف من نفقات محددة قيمتها مسبقاً مترتبة على الحكومة وتريد التخلص منها فقرار سحب الدعم من بعض الشرائح يكون فعالاً في حال تم توزيعه لمن يستحق لا أن يكون عشوائياً كما بدا في تطبيقه بين تخبط التموين وتكامل والاتصالات خطورة سحب الدعم حسب الوثيقة حتى على الموظفين الحكومين في المستقبل فقد صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام عمرو سالم وحصر الدعم فقط بالمتعطلين عن العمل وأصحاب الحد الأدنى من الأجور والأسر الهشة اقتصادياً لذلك فالدعم لن يشمل كل الموظفين الحكوميين في المرحلة الثانية الموظّف (الحكومي) والعاطل عن العمل ومن دخله ضعيف هو الأحقّ بالدعم وزيادة المواد المدعومة" ليس دقيقاً 100%، لأن الدعم لن يشمل كل الموظفين الحكوميين في المرحلة الثانية بل فقط من يحصلون على الحد الأدنى من الرواتب المحددة بموجب مرسوم التشريعي رقم

19 لعام 2021 [21] و الذي حدد بمبلغ 71,515 ليرة سورية فقط (بما يعادل 28 دولارا تقريباً) وحيث يبلغ عدد المتعطلين عن العمل بحسب المجموعة الإحصائية للمركزي للإحصاء [22] الصادرة عام 2020 نحو مليون و 680 ألفا مقابل 3.7 مليون مشتغل واستناداً إلى توزع المشتغلين الموظفين سواء بالقطاع العام أو الحكومي أو التعاوني المشترك على أساس شهادة أعلى من الابتدائية فإن عددهم يبلغ 2.16 مليون في حين يبلغ عدد الموظفين من شهادة ابتدائية وأقل 1.54 مليون فقط.وبالتالي لو شمل الدعم لاحقاً المتعطلين عن العمل مع أصحاب الحد الأدنى من الدخل سيكون عدد المستفيدين 3.22 مليون شخص فقط دون الأسر الهشة اقتصادياً التي لا يوجد لها معيار حتى الآن، وبموجب ذلك سيفقد نحو 2.16 مليون موظف حقه في الدعم.

التدابير القسرية لا تستهدف المساعدات الإنسانية و لكن سلوك النظام السوري باستغلال والتحكم والسيطرة بالمساعدات الإنسانية يزيد من معاناة السوريين :

العقوبات الاقتصادية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تستهدف في المقام الأول الشخصيات والكيانات التي تواصل دعم وإسناد القمع والنظام السوري وتوفر لهم التمويل أو تستفيد من اقتصاد الحرب ولا تعيق وصول المساعدات الإنسانية والطبية فقائمة العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي تضم حاليا 273 شخصية و70 كيانا بهدف ممارسة الضغوط على النظام السوري لوقف أعمال القمع والتفاوض بشأن التسوية السلمية الدائمة للأزمة السورية بموجب القرار الدولي 2254 لعام 2015 تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة

وحسب تصريح [23] جوزيف بوريل ممثل السياسة الخارجية والأمنية الأوروبي يؤكد أن العقوبات الاقتصادية الأوروبية مصممة بحيث إنها لا تعيق وصول المساعدات الإنسانية والطبية بما في ذلك

([21]) المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2021
http://www.sana.sy/?p=1429481

([22]) المكتب المركزي للإحصاء
http://cbssyr.sy/

([23]) تصريح جوزيف بوريل ممثل السياسة الخارجية والأمنية الأوروبي النظام مسؤول عن معاناة السوريين... والتطبيع رهن تنفيذ 2254
https://aawsat.com/home/article/2362046/%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%B1%D9%87%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-2254

الدعم الحيوي واللازم ولا تحظر العقوبات الأوروبية تصدير المواد الغذائية أو الأدوية أو المعدات الطبية. وحتى بالنسبة إلى السلع ذات الاستخدام المزدوج التي من الممكن أن تحمل قدرا من المخاطر مثل المواد الكيماوية الضرورية في الاستخدامات الدوائية فهناك قدر متصور من الاستثناءات ذات الصلة بالأغراض الإنسانية مؤكدا أن النظام السوري الحاكم يتحمل المسؤولية عن الأزمات الإنسانية والاقتصادية والصحية التي تشهدها سوريا وليست العقوبات الاقتصادية. بل على العكس من ذلك يرجع كل الفضل إلى المساعدات الدولية إذ لا يزال من الممكن توفير خدمات الرعاية الصحية أو الغذاء أو التعليم أو الحماية للأشخاص المعوزين في داخل سوريا

و قال كما يمكنني أن أضيف أيضا أن النشاط التجاري ما زال مستمرا طوال فترة الحرب الماضية بين الاتحاد الأوروبي وبين سوريا. ولم يفرض الاتحاد الأوروبي أي نوع من أنواع الحظر أو الحصار على سوريا طيلة تلك الفترة.

- عمد النظام السوري وأجهزته الأمنية إلى التحكم والسيطرة على المساعدات الإنسانية فقد سيطر النظام السوري بشكل محكم على ملف المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرته والتي قدرت بـ 30 مليار دولار بين 2013 - 2021 وذلك من خلال الاستغلال والتمسك بقرار الأمم المتحدة رقم 182/46 وبناءً عليه فقد فرض النظام على وكالات الأمم المتحدة أن يكون تسليم المعونات بواسطة الهلال الأحمر السوري بعد موافقة لجنة الإغاثة العليا للحكومة السورية مما يسمح للنظام بالتحكم فيمن يتلقى الإغاثة ومكانها وزمانها وتؤكد تقارير عدة سطوة النظام وتلاعبه بالمساعدات الإنسانية واستغلالها لدعم فئات معينة بينها مقربون منه وعائلات قتلى في قواته وأشخاص يتمتعون بنفوذ في مناطق سيطرته ويحصل كل ذلك على حساب السكان المستضعفين.

ويوضح تقرير[24] أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS بعنوان "إنقاذ المساعدات في سورية" في 14 فبراير/ شباط 2022 أن النظام السوري تلاعب بالمساعدات الإنسانية طوال سنوات من خلال الإصرار على توزيع المساعدات الأممية عبر الهلال الأحمر ما سمح لحكومته بتوزيع المساعدات بعيداً عن رقابة ونظر مؤسسات الأمم المتحدة علماً أنها المرة الأولى التي تسمح فيها الأمم المتحدة بتدخل الحكومة في توزيع المساعدات ويشدد التقرير على أن "الأمم المتحدة وثقت تلاعب النظام بالمساعدات الإنسانية عام 2016 وأن مكتبها للشؤون الإنسانية (أوتشا) ربط التلاعب بافتقاد التحليل والتقييم المناسبين للاحتياجات وقد استند التقرير إلى مقابلات أجريت مع أكثر من

[24]) تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية " CSIS.....("إنقاذ المساعدات في سورية"
https://www.csis.org/analysis/rescuing-aid-syria

130 من مسؤولي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة والمفاوضين والدبلوماسيين والعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية و اكد التقرير أن النظام السوري يتلاعب بالمساعدات الإنسانية في سوريا بشكل متكرر من خلال منعها عن معارضيه ومنحها لآخرين

- لم يكتف النظام السوري بتحكمه بالمساعدات الإنسانية بل عمد إلى تحويل هذه المساعدات إلى سلاح يستخدمه ضد الشعب السوري فقد صدر تقرير [25] عن الرابطة السورية لكرامة المواطن بعنوان (كيف يحول النظام السوري المساعدات الإنسانية إلى سلاح) الأساليب التي ينتهجها النظام للسيطرة على الدعم الانساني وتوظيفه لخدمة سياساته فقد تم توثيق تحويل النظام للمساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها غالبية الشعب السوري إلى سلاح حقيقي، حيث تمَّ على مستوًى دوْلي تقديم فائض من الأدلة على أن نظام الأسد قام بشكلٍ متعمَّد بتجويع المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وبابتزاز منظمات الأمم المتحدة للاستيلاء على المساعدات الإنسانية وتحويلها لصالح القوات العسكرية والميليشيات كما استعملت قضية المساعدات الإنسانية لدعم استراتيجيته العسكرية ودعم اقتصاد الحرب في مناطقه عن طريق الدعم والمساعدات الإنسانية المخصصة لتلك المناطق، بالإضافة إلى تكتيكات أخرى تضمَّنت استعمال المنظَّمات الإنسانية للدفع بأجندته.

- كما صدر تقرير [26] عن منظمة Human Rights Watch بعنوان نظام مغشوش سياسة الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية و تمويل إعادة الإعمار و خلص لتقرير إلى إن نظام الدولة المنتهِك إلى جانب انعدام القدرة على الوصول والشفافية يترَجم إلى خطر كبير من أن تستخدم الحكومة السورية المساعدات لتمويل انتهاكات حقوق الإنسان وتمنعها من الوصول إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها – ما يؤدي إلى مجموعة من الانتهاكات المحتملة الجديدة للحقوق الأساسية هذه السياسات لا سيما القيود على الوصول إلى جانب العوامل الرئيسية الأخرى بما فيها استمرار خطر الاعتقال والتعذيب والاضطهاد تسهم في عجز هذه المنظمات عن لعب دور في الإعادة الطوعية للسوريين و أكد لتقرير تلاعبت الحكومة السورية بنظام تقديم المساعدات الإنسانية لضمان أن تحل فائدة الدولة محل احتياجات السكان. وبذلك فقد عرقلت قدرة كل منظمة أو وكالة إنسانية على وضع البرامج وإعادة توجيه الأولويات نحو الحصول على قدر أكبر من الوصول والموارد بدلا من خدمة المستفيدين بشكل غير منحاز.

([25]) تقرير عن الرابطة السورية لكرامة المواطن بعنوان (كيف يحول النظام السوري المساعدات الإنسانية إلى سلاح)
https://syacd.org/ar/weaponization-of-aid-interference-and-corruption/

([26]) تقرير منظمة Human Rights Watch بعنوان نظام مغشوش
https://www.hrw.org/ar/report/2019/06/28/331350

مارود سابقا يؤكد أن الخلل يكمن في سياسية النظام السوري باستغلاله للمساعدات الإنسانية و يكون أثر هذه التصرفات أكبر بكثير من أثر التدابير القسرية التي لا تستهدف المساعدات الإنسانية مما يزيد معاناة المواطنين السوريين اقتصاديا

الاستنتاجات و التوصيات :

1. تعمد الحكومة السورية على تصوير حالة غير واقعية لوضع حقوق الإنسان في سوريا تستند في ذلك على معلومات غير صحيحة لا تمت للواقع بصلة مع استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء بسلوك الأجهزة الأمنية مثل الاختفاء لقسري و الاعتقال التعسفي و التعذيب و المعاملة اللإنسانية و المحاكمات غير العادلة بالتنسيق و التناغم مع السلطة القضائية التي تعتبر خاضعة لسلطة الأجهزة الأمنية و السلطة التنفيذية و تفقد استقلالها و حياديتها أو سواء بإصدار التشريعات التي تضمن افلات الجناة من المحاسبة وتغير واقع الانتهاكات و السردية التي وقعت في سياقها الانتهاكات و تعمل الحكومة السورية في هذه التصرفات على فرض نموذج عدالة مشوه تجبر فيه الضحايا على المصالحة و التنازل عن حقوقهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يعيق تحقيق العدالة الانتقالية بالإضافة لإصدار طلب الموافقات الأمنية والتشريعات و القوانين التي تعمل على الاستيلاء على ممتلكات السوريين
2. هذه التصرفات الممنهجة للحكومة السورية بفرض واقع ما بعد النزاع بتقديم نفسها للمجتمع الدولي كطرف منتصر في النزاع و السعي للحصول على أموال إعادة الإعمار و التذرع بالتدابير القسرية لرفع العقوبات بحجة تحسين واقع حقوق الإنسان و أثر هذه التدابير لقسرية على واقع حقوق الإنسان في سورية علما أن هذه التدابير لا تمت بصلة لما تم ذكره من استمرار ارتكاب الحكومة السورية لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا
3. فساد الحكومة السورية ومؤسساتها وتنامي دور أمراء الحرب والقوى الأمنية وزعماء الميليشيات حيث صاروا يتحكمون في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والفساد الذي يجري بعلم الحكومة السورية وبإرادتها وربما بتوجيهات منها وتراجع مستوى الخدمات الاساسية التي تقدمها الحكومة والتخبط في إصدار القرارات بداية بفرض رسوم و ضرائب على المواطن السوري البسيط و تهرب كبار التجار والمتنفذين الذين يرتبطون بالحكومة السورية من دفع هذه الضرائب جعل خللا واضحا في التحصيل الضريبي وملهاة فيما

يتعلق بالتحصيل الضريبي بالإضافة لتعمد رفع الدعم الحكومي بشكل عشوائي دون الاستناد لمعايير واضحة و خطة اقتصادية مدروسة من حيث الآثار و النتائج كل هذه العوامل مجتمعة بسبب تصرفات الحكومة السورية أدت إلى زيادة معاناة السوريين اقتصاديا و كانت تصرفات الحكومة لسورية هي سبب هذه المعاناة و زيادة أثار التدابير القسرية فالخلل يكمن نهج الحكومة السورية في التعامل مع هذه التدابير واستغلالها لزيادة معاناة السوريين بهدف الترويج لفكرة رفع هذه التدابير سوف يحل المشكلة اقتصاديا و لكن الصحيح أن المشكلة تكمن في تركيبة وسياسية الحكومة السورية و اجهزتها ومؤسساتها وطريقة إداراتها لشؤون البلاد

4. رغم وجود استثناءات من التدابير القسرية لا تعيق وصول المساعدات الإنسانية والطبية بما في ذلك الدعم الحيوي واللازم ولا تحظر العقوبات الأوروبية تصدير المواد الغذائية أو الأدوية أو المعدات الطبية. ولكن الحكومة السورية قامت باستغلال والتحكم والسيطرة بالمساعدات الإنسانية والتلاعب بالمساعدات الإنسانية في سوريا بشكل متكرر من خلال منعها عن معارضيه ومنحها لآخرين وقامت الحكومة السورية بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية وتحويلها لصالح القوات العسكرية والميليشيات كما استعملت قضية المساعدات الإنسانية لدعم استراتيجيته العسكرية مما يؤكد أن التدابير القسرية و التي لا تعيق وصول المساعدات الإنسانية فكانت تصرفات الحكومة السورية في السيطرة على المساعدات الإنسانية اشد خطورة و اثر في زيادة معاناة السوريين و تقويض حقوق الإنسان في سورية

5. تقوم المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان االسيدة ألينا دوهان والتي تقوم بزيارة حالية قطرية للجمهورية العربية السورية سوف تمتد إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وتقيم الأثر السلبي لهذه التدابير و سوف تعقد مؤتمر صحفي بتاريخ 2022/11/10 لذلك نطالب ونؤكد على ذكر هذه الوقائع و الحقائق الواردة في تقريرنا في المؤتمر الصحفي و في التقرير النهائي الذي سوف تقدمه لمجلس حقوق الإنسان في ايلول لعام 2023 وعدم تجاهلها كما ورد في التقرير الصادر عن المقرر في عام 2018 و الذي غض النظر عن كافة هذه الوقائع التي تم ذكرها في تقريرنا و التي تعد الأساس القانوني الذي يوسم تصرفات و سلوك و وعدم نزاهة الحكومة السورية في أفعالها التي تؤدي لزيادة معاناة السوريين و تقويض لحقوق الإنسان في سوريا

6. نهيب بالمجتمع الدولي و الدول المانحة و الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات و تدابير تحليل المخاطر تضمن عدم التعاقد مع جهات أو أشخاص متهمون بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان و طلب

تقارير دورية من الامم المتحدة تضيء بشكل شفاف على آلية توزيع المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة الحكومة السورية ودراسة و تدقيق هذه التقارير من الدولة المانحة و التأكد أن الأموال تصل للمستفيدين التي يجب أن تصل لهم وليس للحكومة السورية وأجهزتها الأمنية مما يخفف معاناة الشعب السوري باستفادته من المساعدات الإنسانية و تخفيف اثار السلبية للتدابير القسرية

7. نحذر المجتمع الدولي أن رقع التدابير القسرية في ظل وجود الحكومة السورية الحالية و ما ترتكبنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وسيطرتها و استيلائها على المساعدات الإنسانية و تحويلها لسلاح ضد لشعب السوري سوف يقوض العملية السياسية ويؤدي إلى تعطيل قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 و استمرار معاناة السوريين و أطالة أمد النزاع في سورية لذلك يجب أن يكون رفع هذه التدابير رهن التزام الحكومة السورية بتطبيق قرارات مجلس الامن فلا حل في سوريا دون تحقيق هذا البند بالتوافق على دستور يمثل السوريين جميعا تكون مبادئ حقوق الإنسان جزءًا أصيلًا منه تحترم وتصان فيه حرية و كرامة المواطن السوريين ويشكل العقد الاجتماعي الذي سوف يتوافق عليه السوريين لبناء سورية المستقبل لكل السوريين و تحقيق السلام الدائم